

كتب رسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

وأىضا فإنه إذا كان ذلك فى تزويجه امرأة الدعى الذى كان يعتقد أن تزوجها حرام ففى
مالا شبهة فيه أولى وأىضا إذا كان هذا فى النكاح الذى خص فيه من المباحات بمالم تشرکه
أمتة كالنكاح بلا عدد وتزوج الموهوبة بلا مهر وقد بین أن إباحة عقده النكاح دلیل على
إباحة ذلك لأمتة ففیما لم يظهر خصوصية فيه كالنكاح أولى وهذا يدل على أن سائر ما أبیح
له مباح لأمتة إلا ما خصه الدلیل من المعاملات والأطعمة واللباس ونحو ذلك .
وأىضا فیدل على هذا الأصل قوله فى سياق ما أحله له ! 2 2 ! من وجهین (أحدهما) أنه
لما أحل له الواهبة قال ! 2 2 ! لیبین إختصاصه بذلك فعلم أنه حیث سكت عن الإختصاص كان
الإشتراك ثابتا وإلا فلا فعنى لتخصیص هذا الموضع ببيان الإختصاص .
(الثانى) أنه ما أحله من الأزواج ومن المملوكات ومن الأقارب